



تأثير التنويع المصرفي في تعزيز السلامة المالية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

The impact of banking diversification on financial soundness

An analytical study of a sample of commercial banks listed in the Iraq stock exchange.

علي يوسف علي
zasefdsd@gmail.com

أ.د. مهند حميد ياسر العطوي
mohandh.yser@uokufa.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص:

الغرض: تهدف الدراسة الى بيان تأثير التنويع المصرفي كمتغير مستقل في السلامة المالية كمتغير تابع وتحديد نوع العلاقة بينهما، إذ تم استخدام تنويع الموجودات وتنويع الدخل كمؤشرات لقياس التنويع المصرفي، وقد تم الاعتماد على مؤشرات نظام التصنيف العالمي (CAMEL) لقياس السلامة المالية وهي: (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة).

المنهجية / التصميم: اعتمدت الدراسة المنهج الاستدلالي الذي يتيح للباحث تحديد المشكلة ثم جمع البيانات ذات الصلة وتحليلها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم اختبار عينة من المصارف التجارية شملت (18) مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2012-2021)، وقد تم الاعتماد على بيانات التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية، مع استخدام المؤشرات المالية والأساليب الإحصائية كتحليل الانحدار المتعدد واختبار التوزيع الطبيعي واختبار جذر الوحدة للتحقق من استقراره السلاسل الزمنية، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي (EViews-12) من أجل تحليل البيانات واستخراج النتائج المالية والإحصائية.

النتائج: خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها، يمكن للمصارف استخدام التنويع سواء كان تنويع الدخل أم تنويع الموجودات من أجل تعزيز السلامة المالية، إذ أثبتت الدراسة تجريبياً وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إيجابية لمؤشرات التنويع المصرفي



في السلامة المالية، ويمكن للمصارف التجارية الاستفادة من التنوع المصرفي في تعزيز مستوى مؤشرات السلامة المالية، وقد اوصت الدراسة بضرورة تبني المصارف التجارية في العراق سياسة التنوع المصرفي سواء من خلال مدخل تنوع الموجودات او تنوع الدخل، وضرورة ان يكون التنوع قائما على أسس علمية مدروسة ومعدلات يمكن من خلالها تعزيز مستوى السلامة المالية.

الكلمات الدالة: تنوع الدخل، تنوع الموجودات، السلامة المالية، المصارف التجارية.

Abstract:

Purpose: Through this study, the researcher seeks to appear the impact of banking diversification as an independent variable in financial soundness as a dependent variable and determine the type of relationship between them, as asset diversification and income diversification were used as indicators to measure banking diversification in the current study, and the indicators of the global classification system (CAMEL) were relied upon to measure financial soundness, which are as follows: (capital adequacy, asset quality, management efficiency, profitability, liquidity).

Methodology / Design: The study adopted the inferential approach that allows the researcher to identify the problem and then collect and analyze the relevant data, and in order to achieve the objectives of the study and answer its questions, a sample of commercial banks was tested, including (18) commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2012-2021), using the financial reports data published on the website of the Iraq Stock Exchange by using the financial indicators and statistical methods as multiple regression analysis. In addition to normal distribution, unit root test for investigating the stability of time series, and using the statistical program (EViews-12) in order to data processing and extraction of financial and statistical results.



Conclusion: The study concluded a set of conclusions, the most prominent of which was, banks can use diversification, whether income diversification or asset diversification, in order to enhance financial soundness, as the study empirically proved that banking diversification affects financial soundness indicators positively, as well as that is commercial banks can benefit from the bank diversification in proving the level of financial soundness indicators. The study recommend that the commercial banks must have banks diversification policy whether through approach of assets diversification or income diversification. In addition to the necessity that the diversification be relied upon scientific and studied fundamentals and the ratios that can through it proving the financial soundness.

Keywords: income diversification, asset diversification, financial soundness, commercial banks.

المقدمة:

إن صلابة البنية التحتية المصرفية تلعب دوراً أساسياً في دعم النشاط الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات المالية للمجتمع، ومن أهم أوجه ذلك الدعم هو التدفق السلس للتمويل المصرفي في الاقتصاد، لأن المصارف في أي بلد تمثل اللبنة الأساسية وعصب الحياة في النظام المالي لذلك البلد. وبعد الاضطراب المالي العالمي في عام 2007، لوحظ انخفاض في ربحية المصارف كما أن مصادر دخل الفوائد أصبحت محفوفة بالمخاطر التي تشكل تهديداً لسلامة واستقرار النظام المصرفي بشكل عام. وكما هو معلوم أن دخل الفوائد في المصارف يشكل الدخل الأساسي لاي مصرف كما أن القروض والتسليفات هي المصدر الأول لذلك الدخل. من أجل ذلك ظهرت الحاجة لبناء نموذج أعمال مصرفي جديد، قائم على التنوع المدروس عن طريق الجمع بين الأنشطة التقليدية للمصرف والأنشطة الثانوية وفق نسب ومعدلات تنوع مدروسة، تساهم في الحفاظ على سلامة واستقرار المركز المالي للمصرف. وتعد عملية التقييم الدوري للسلامة المالية الخاصة بالنظام المصرفي بمثابة جهاز إنذار مبكر يعكس الحالة أو الموقف الذي تكون عليه تلك المصارف أو النظام المصرفي بشكل عام. كما أنها أداة رقابية تمارسها السلطة النقدية لاي بلد



متمثلة بالبنك المركزي لتفادي أي انهيار محتمل قد يتعرض له النظام المصرفي أو الاقتصادي بشكل عام. وقد اختلفت الإجراءات الاحترازية التي اعتمدها الدول من حيث مدى تشديدها ولكن أهدافها كانت موحدة باتجاه تعزيز السلامة المالية وتقوية الجوانب التشريعية والرقابية القائمة عليها. وبما ان التوجه الحالي للمصارف في العالم نحو التنوع بشكل متزايد ومن اجل تقديم المعرفة حول تأثير التنوع المصرفي في دعم وتعزيز السلامة المالية للبيئة المصرفية في العراق وجعلها أكثر قدرة على الصمود امام المخاطر والصدمات الاقتصادية تم طرح مشكلة الدراسة الحالية وتساؤلاتها الأساسية والمتمثلة بـ(تأثير التنوع المصرفي في السلامة المالية). ولأهمية هذا القطاع من الناحية الاقتصادية للبلد اكتسب البحث أهميته وقد تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث، كما تناول المبحث الثاني الجانب النظري لمتغيرات البحث، في حين تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث وتناول المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها الباحث.

المبحث الأول – منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

يواجه القطاع المصرفي بشكل عام العديد من المشاكل، وان الكثير من هذه المشاكل مرتبطة بطبيعة عمله ولا يمكن فصلها عن وظيفته الأساسية. فمن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وجد الباحث ان مشكلة الدراسة تتجسد في مشاكل وتحديات عديدة تواجه النظام المصرفي في العراق وقد أشار لها مجموعة من الباحثين، وتتمثل في المشاكل الداخلية للمصارف فضلاً عن تحديات البيئة الاقتصادية العراقية بشكل عام، مما ينعكس على الأداء المالي لهذه المصارف. فقد أشار تقرير صادر عن دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي. حول مؤشرات السلامة المالية في العراق، إن نسبة القروض المتعثرة في المصارف التجارية الخاصة ذات اتجاه تصاعدي مرتفع، إذ وصلت الى (46.9%) من اجمالي القروض المقدمة، وهو ما يشير الى عدم انضباط المصارف المذكورة في تقديم القروض، مع ملاحظة إن مخصصات خسائر القروض في تلك المصارف تنخفض بمرور الوقت، مع الارتفاع المستمر في نسب القروض المتعثرة. كذلك أشار التقرير، الى مشاكل تتعلق بمؤشر الإيرادات والربحية، إذ إن عوائد المصارف التجارية الخاصة تتسم بعدم الاستقرار، فقد أشارت البيانات الى تدهور سريع في ربحية المصارف التجارية الخاصة، خلال السنوات الأربعة الأخيرة، مما قد يندرج بحدوث أزمة مصرفية. وتعود أسباب التدهور الحاصل في ربحية المصارف التجارية الخاصة، الى



المصاريف التشغيلية التي قد تصل الى أكثر من (100%) من اجمالي الدخل. كما ان هذه المصارف في الغالب، تتجاهل تنويع إيراداتها وتعتمد على دخل الفوائد. (حسين وإبراهيم، 2019: 4-5) و(الموسوي، وآخرون، 2017: 139). في ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير التنويع المصرفي في تعزيز السلامة المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟ وبناءً على هذا السؤال الذي يحدد مشكلة الدراسة نستطيع طرح مجموعة من التساؤلات:

1. هل تستخدم المصارف المبحوثة التنويع في عملياتها المصرفية؟
2. ما هو مستوى تقييم السلامة المالية في المصارف عينة الدراسة الحالية؟
3. هل يوجد علاقة تأثير للتنويع المصرفي في مؤشرات السلامة المالية في المصارف المبحوثة؟
4. ما نوع العلاقة بين التنويع المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في المصارف المبحوثة، وما هو اتجاهها؟

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور المحوري الذي يلعبه القطاع المصرفي في تنمية النشاط الاقتصادي واستقراره بشكل عام. إذ تعد سلامة النظام المصرفي جزءاً من استراتيجية شاملة تسعى الى دعم الاقتصاد محلياً ودولياً، عن طريق تعزيز الأنظمة المصرفية وتطوير المؤسسات التشريعية والرقابية الداعمة لها. كما تطرقت الدراسة الى موضوع التنويع المصرفي والذي يعد من المواضيع التي اكتسبت أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة بسبب حدة المنافسة القائمة في مجال تقديم الخدمات المالية وظهور أدوات مالية مستحدثة خاصة في ظل العولمة ومبادرات التحرر المالي التي شهدتها العالم. تقدم إضافة معرفية يمكن الاستفادة منها في مجال العمل المصرفي في العراق كونها توفر أدلة تجريبية استمدت من واقع التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثاً: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مايلي :

1. دراسة وتحليل التنويع المصرفي في المصارف المبحوثة.
2. تحليل نسب مؤشرات السلامة المالية في المصارف المبحوثة.
3. اختبار العلاقة بين التنويع المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في المصارف المبحوثة.



4. التعرف على نوع العلاقة بين التنوع المصرفي والسلامة المالية للمصارف المبحوثة.

رابعاً: فرضيات البحث:

بعد تحديد مشكلة الدراسة، وبعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، يمكننا تحديد فرضيات الدراسة لتكون بمثابة حلول أولية أو مؤقتة بهدف اختبارها باستخدام أساليب إحصائية معينة والتحقق من قبولها أو رفضها، لذا سيتم تحديد ست فرضيات للبحث وفقاً للعلاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وهي:

الفرضية الأولى: (H1) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي (تنوع الدخل، تنوع الموجودات) في السلامة المالية.

الفرضية الثانية: (H2) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي (تنوع الدخل وتنوع الموجودات) في متطلبات كفاية راس المال.

الفرضية الثالثة: (H3) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي (تنوع الموجودات، تنوع الدخل) في جودة الموجودات.

الفرضية الرابعة: (H4) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي (تنوع الدخل والموجودات) في الكفاءة الإدارية.

الفرضية الخامسة: (H5) توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي (تنوع الدخل والموجودات) في الربحية.

الفرضية السادسة: (H6) توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التنوع المصرفي (تنوع الدخل والموجودات) والسيولة المصرفية.

خامساً: الأدوات المالية والإحصائية:

استخدم الباحث المنهج الكمي في تحليل البيانات، كما تم استخدام المعادلات الخاصة بقياس التنوع المصرفي والسلامة المالية. أما اختبار علاقة التأثير فقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد من خلال الاعتماد على البرمجيات الجاهزة.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية:

تم تطبيق البحث على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية شملت (18) مصرفاً تجارياً. ضمن الفترة الزمنية (2012-2021).

المبحث الثاني – الجانب النظري



أولاً: مفهوم التنويع المصرفي وأدوات قياسه.

1. مفهوم التنويع المصرفي

ان الدور الأساسي للمصارف يتمثل في العمل كوسيط لتوجيه المدخرات الى الاستثمارات، حيث يدير المصرف وظيفته الأساسية المتمثلة في تلقي الودائع ومنح القروض، الى ان المنافسة والابتكار التي شهدها القطاع المالي في الآونة الأخيرة حتم على المصارف اتباع استراتيجية التنويع المصرفي، فأصبحت المصارف تمارس العديد من الأنشطة الثانوية لتنويع مصادر دخلها، والتي تمثل تداول الأوراق المالية والسمسرة والخدمات المصرفية الاستشارية وأنشطة التأمين والمتاجرة (Chen & Budidarma,2020:93). وفي المجال المصرفي يجب الاخذ في الاعتبار التمييز بين الأنشطة المصرفية (الأساسية والثانوية) من حيث أنواع الدخل المرتبطة بها، حيث يتميز النشاط المصرفي الأساسي (بدخل الفوائد) الذي يتولد من الفرق بين فوائد القروض وفوائد الودائع (Wyss,2018:41). بينما تشمل الأنشطة الثانوية مجموعة من الخدمات المالية مثل الاكتتاب بالأوراق المالية وأنشطة التأمين والسمسرة وخدمات الاستشارات المالية وغيرها من الخدمات المالية الأخرى ويرتبط به (الدخل من غير الفوائد) (Rogers & Jr,1999: 26). وفي كثير من الدراسات المتعلقة بالتنويع في المصارف جاء التركيز على تنويع الموجودات وتنويع الدخل، لان المصارف التي تفتقر لهذا النوع من التنويع غالبا ما تركز في محافظ موجوداتها على المجالات الاقراضية مثل قروض الرهن العقاري. ولا يخفى على القارئ ان أصول الازمة المالية في الولايات المتحدة جاءت بسبب الافراط في قروض الرهن العقاري (Ghosh,2017:4).

ان مصطلح التنويع من حيث الدلالة اللغوية يعني (تصنيف الأشياء وجعلها أنواع مختلفة) (عمر، 2008: 2306). كما عرفه قاموس (Cambridge dictionary)، (عملية البدء في تضمين المزيد من الأنواع او الأشياء المختلفة)، اما من حيث الدلالة الاصطلاحية فقد اختلفت مفاهيم التنويع حسب اهتمامات الباحثين وتوجهاتهم الفكرية، فقد عرف (Berry)، التنويع من وجهة نظر تسويقية (دخول المؤسسة الى أسواق جديدة بمنتجات جديدة). وذكر (Ansoff)، التنويع من وجهة نظر استراتيجية بانه (ممارسة أنشطة جديدة اما بإنتاج منتجات جديدة او الدخول الى أسواق جديدة) (سارة ، 2014 : 13). في حين عرف (Lekovic,2018:170)، التنويع من وجهة نظر مالية على انه (هو استراتيجية لإدارة المخاطر تمزج بين مجموعة متنوعة



من الاستثمارات ضمن محفظة. تحتوي المحفظة المتنوعة على مزيج من أنواع الموجودات المتميزة وأدوات الاستثمار في محاولة للحد من التعرض لأي موجود أو خطر واحد). وقد عرف (Christiansen & Pace, 1994: 55) التنويع المصرفي على انه "عملية توسيع الأنشطة المسموح بها للمصارف الى أنشطة مصرفيه غير تقليدية". في حين عرفه (Mishkin & Serletis, 2004: 32)، على انه "هو الاستثمار في (محفظة) من الموجودات التي لا توجد بينها علاقات ارتباط قوية". وعرفه (Duho, 2020: 35) بأنه " هو التركيز على كيفية تقليل المخاطر وتعظيم العوائد بواسطة التفريق بين الاستثمارات من خلال أنواع مختلفة من الموجودات وهو مشتق من مفهوم نظرية المحفظة". وعرفه (العباس، 2021: 35) "هو استراتيجية تتبعها المصارف لتحسين أداء اعمالها عبر إيجاد توليفة مختلفة ومناسبة من الموجودات التي تستثمرها في مختلف القطاعات والأنشطة والأوراق المالية (الموجودات) لتحقيق عوائد اعلى بأقل التكاليف مع تجنب المخاطر المترتبة على الاستثمار في الموجودات المترابطة وهذا يتحقق بوجود إدارة كفؤه قادرة على التكيف مع بيئة الاعمال وتحقيق أهدافها".

لقد جاء قرار التنويع في المصارف كردة فعل او استجابة استراتيجية خاصة بعد الازمة المالية التي نتجت عن اخفاق المصارف والتي سلطت الأضواء على الاستراتيجيات المصرفية. ودعت الى ضرورة إيجاد استراتيجيات جديدة ونماذج اعمال غير تقليدية (Vo, 2017: 3). ولقد جاءت هذه الاستجابات الاستراتيجية في إطار التنويع على ثلاثة اشكال كما يقترح (Mercieca et al, 2007: 1977):

1. استراتيجية التنويع من خلال المنتجات او الخدمات المالية.

2. استراتيجية التنويع من خلال التوسع الجغرافي.

3. الجمع بين الاستراتيجيتين السابقتين.

2. مؤشرات قياس التنويع المصرفي:

تستخدم الدراسات مقياسان مختلفان للتنويع المصرفي. يشير أحد المقاييس الى مدى تنويع الدخل، بينما يشير الآخر الى مدى تنوع الموجودات. ويرد المقياسان في الشكل الرياضي على النحو التالي: (Duho et al, 2019: 124).



(1) مقياس تنويع الموجودات: (AD) يمثل درجة تنويع الموجودات المرعبة عدا القروض في موجودات المصرف المرعبة ويمكن حسابه من خلال القانون التالي:

$$DivA = 1 - \frac{\text{Net loans} - \text{Other Earning Assets}}{\text{Total Earning Assets}} \dots\dots\dots (1)$$

حيث ان:

- (DivA) تمثل تنويع الموجودات.
 - (Net loans) تمثل صافي إيرادات القروض.
 - (Other Earning Assets) تمثل إيرادات الموجودات الأخرى.
 - (Total Earning Assets) تمثل مجموع إيرادات الموجودات.
- (2) مقياس تنويع الدخل: (ID) يمثل درجة تنويع الدخل من غير الفوائد في هيكل إيرادات المصرف ويمكن حسابه من خلال القانون التالي:

$$DivI = 1 - \frac{\text{Net interest income} - \text{Other operating income}}{\text{Total operating income}} \dots\dots\dots (2)$$

حيث ان:

- (DivI) تمثل تنويع الدخل.
- (Net interest income) تمثل صافي دخل الفوائد.
- (Other operating income) تمثل إيرادات تشغيلية أخرى.
- (Total operating income) تمثل مجموع الإيرادات التشغيلية.

إذا كانت القيمة مساوية للصفر، يكون المصرف غير منوعاً كلياً أو مركزاً، وإذا كانت القيمة تساوي (1)، فهذا يعني أن موجودات المصرف متنوعة كلياً. غير أن هذا يعتمد على افتراض أن مزيج التنويع يتكون من تقسيم متساو بين الأنشطة غير الإقراضية والأنشطة الإقراضية أو الدخل من غير الفوائد ودخل الفوائد (Wu & Ausina, 2020 10).

ثانياً: مفهوم السلامة المالية وأدوات قياسها.

1. مفهوم السلامة المالية:

تحظى جوانب تقييم النظم المالية باهتمام متزايد على الصعيدين المحلي والدولي. وكذلك تعزيز قدرة النظم المالية على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية. وتعد سلامة المصارف جزءاً أساسياً من البنية التحتية لأداء النظام المالي. وبالتالي، تولي البنوك المركزية والحكومات



اهتماما متزايدا لمراقبة سلامة واستقرار المصارف، وخاصة تلك التي تشكل مخاطر محتملة على استقرار النظام المالي (Sundararajan et al,2002:1). وتجدر الإشارة، ان الأنظمة المالية في العديد من البلدان عانت من أزمات مالية. كما ان مشاكل النظم المالية تعيق الافاق الاقتصادية، وتهدد الرفاهية الاجتماعية. لذلك فان الحفاظ على سلامة النظم المالية هي أولوية قصوى لمشرعي السياسات في جميع انحاء العالم. لان النظم المالية تساهم في تقديم معلومات مسبقة عن الاستثمارات المحتملة وتخصيص التمويل الكافي لها ومراقبة الاستثمارات وممارسة حوكمة الشركات وحشد المدخرات وتجميعها وتسهيل التداول وإدارة المخاطر وتسهيل تبادل السلع والخدمات وبناءً على ذلك ظهرت ثلاث جوانب مهمة تتعلق بوظائف الأنظمة المالية (Nguyen,2020:4-8)، وهي:

(1) القدرة على التمويل من خلال مصادر خارجية بشكل عام او من خلال الائتمان المصرفي بشكل خاص.

(2) مدى استقرار المؤسسات المالية وخاصة المخاطر المتعلقة بالجهاز المصرفي لأنها السبب الرئيسي لحدوث الازمات المالية.

(3) كفاءة المؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية وبالتالي فان السلامة المالية تدور حول جوانب الوصول والاستقرار والكفاءة. وقد تناولت الأدبيات المتعلقة بالنظام المالي بشكل عام طريقتين لحدوث الأزمات: تضخم أسعار الموجودات يليه الانكماش. أو انهيار بعض المصارف مما يتسبب في سلسلة من حالات فشل المصارف، يزعزع استقرار النظام المصرفي بأكمله (Pizzutto,2019:1).

وتحدد سلامة أي نظام قدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. كما يمكن وصف سلامة النظام بأنها عملية ديناميكية ومتكاملة تحدد قدرة النظام، على تحقيق اقصى حد من الكفاءة في أداء وظائفه مع مواجهة الاختلالات الخارجية والداخلية وتحقيق الحد الأدنى من التعرض لها (Volodymyrivna,2014:224). ان مفهوم السلامة المالية له جوانب مختلفة، فقد أشار بعض الباحثين لمفهوم السلامة المالية من خلال وظائف الهيئات التشريعية والاشرفية لتحقيق الاستقرار المالي. اذ عرفها (جويد ومهدي، 2021: 253). بانها عملية تقييم متخصص لاستقرار النظام المالي من اجل تحديد أي حالة ضعف موجود فيه خلال فترة زمنية او هو وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي الى المساهمة في تحسين الاستقرار المالي. كما ذكر (Kadhun,2021:26). السلامة المالية، هي وسيلة مهمة لتحقيق الاستقرار المالي، وتساعد



مراقبة سلامة المؤسسات المالية في الكشف المبكر عن أي تراكم محتمل للمخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى خلق أزمة مالية.

كما عرفها فريق اخر من الباحثين في إطار استقرار النظام المالي كمفهوم شامل مرادف للسلامة المالية فقد اشار (Noman & Isa,2021:1). للسلامة المالية "بأنها الحالة التي يكون فيها النظام المالي، الذي يضم المؤسسات المالية والأسواق والبنى التحتية، مؤهلاً لمقاومة الصدمات والاختلالات المالية، وبالتالي يزيل احتمال حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية". وذكر (حسان، 2022: 74). "بأنها الحالة التي يقوم فيها النظام المالي بتخصيص الموارد المالية بشكل فعال بين الأنشطة المختلفة وإدارة وتشخيص الازمات المالية واستيعاب الصدمات لتحقيق الاستقرار المالي".

في حين تطرق جانب اخر من الباحثين السلامة المالية في القطاع المصرفي مع التركيز بشكل كبير على (إدارة المخاطر) حيث أشار (Salina,2020:23). السلامة المالية "هي حالة تكون فيها المؤشرات المالية التي تميز كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة وغيرها من المؤشرات ضمن حدود معينة لضمان قدرة المصرف على البقاء في ظل ظروف السوق السلبية. ويؤدي عدم تحقيق هذه الحدود إلى تحويل المصرف من حالته السليمة إلى حالة غير سليمة". كذلك أشار (Kattel,2014:89). تعني السلامة المالية في القطاع المصرفي، " قدرة المصرف على الحفاظ على مركز ملاءته المالية والسيولة من أجل تلبية نفقاته الثابتة طويلة الأجل وتحقيق خطط النمو والتوسع طويلة الأجل". وذكر (Mishkin & Eakins,2012: 434). على "أنها العملية التي يتم من خلالها تقييم العمليات والأنشطة المصرفية من خلال المراقبة المركزة للمخاطر".

وقد عرف (Ouma & Kirori,2019:93). السلامة المالية من خلال التركيز على سلامة القطاع المصرفي بشكل عام حيث عرفها على انها " الصحة المالية العامة للمصرف، أو القطاع المصرفي عندما يتم أخذ جميع المصارف معا. ويشمل ذلك القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند استحقاقها مع الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية. وقد يكون أيضاً مساوياً لعدم وجود ضائقة مالية ".

ويستخدم مفهوم السلامة المالية بشكل شائع للإشارة إلى القدرة على تحمل الآثار السلبية والتي تنعكس في الملاءة أي القيمة الصافية الإيجابية للمصرف. مقاسة بالفرق بين الموجودات والمطلوبات باستثناء رأس المال والاحتياطيات في الميزانية العمومية. وكون المصارف ذات



قدرة توليد الأرباح وكفاءة الإدارة ورأس المال الكافي لتحمل الأحداث السلبية. في سوق ديناميكية وتنافسية. الكفاءة والربحية مترابطتين وتتعاكس على الملاءة المستقبلية للمصرف (Arias et al,2017:2).

2. مؤشرات قياس السلامة المالية:

استخدم الباحث المؤشرات الخاصة بنظام تقييم السلامة المالية في المصارف (CAMEL) وهي (مؤشر كفاية رأس المال وجودة الموجودات وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة) مستنداً في ذلك الى دراسة (Kolum,2016:65-67) وفيما يلي توضيح لهذه المؤشرات:

(1) **كفاية رأس المال: (CA)** تمثل نسبة رأس المال الأساسي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$CA = \frac{\text{core capital}}{\text{Risk – weighted asset}} \dots\dots\dots 6$$

حيث ان:

- (CA) كفاية رأس المال.
- (Core capital) رأس المال الأساسي.
- (Risk – weighted asset) الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

(2) **جودة الموجودات: (AQ)** يمثل نسبة مخصص خسائر قروض متعثرة الى رأس المال ويمكن حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$AQ = \frac{\text{nonperforming loans net of provisions}}{\text{capital}} \dots\dots\dots 7$$

حيث ان:

- (AQ) جودة الموجودات.
- (nonperforming loans of provisions) مخصص خسائر قروض متعثرة.
- (capital) رأس المال.

(3) **كفاءة الإدارة: (MQ)** تمثل نسبة مصاريف من غير الفوائد الى اجمالي الدخل ويمكن حسابه عن طريق المعادلة التالية:

$$MQ = \frac{\text{Non – interest expenses}}{\text{Total income}} \dots\dots\dots 8$$



حيث ان:

- (MQ) كفاءة الإدارة.
- (Non – interest expenses) مصاريف غير مرتبطة بالفائدة.
- (Total income) اجمالي الدخل.

(4) الربحية: (EQ) تمثل نسبة العائد الى حقوق الملكية ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$EQ = \frac{\text{Net income}}{\text{Equity}} \dots\dots\dots 9$$

حيث ان:

- (EQ) مؤشر الربحية.
- (Net income) صافي الدخل.
- (Equity) حقوق الملكية.

(5) السيولة: (Liq) تمثل نسبة الموجودات السائلة الى مجموع الموجودات ويمكن حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$Liq = \frac{\text{Liquid asset}}{\text{total asset}} \dots\dots\dots 10$$

حيث ان:

- (Liq) مؤشر السيولة.
- (Liquid asset) الموجودات السائلة.
- (total asset) مجموع الموجودات.

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

أولاً: التحليل المالي للمصارف عينة البحث.

1. التحليل المالي الخاص بالتنوع المصرفي:

إن التنوع المصرفي يمثل درجة التنوع في موجودات أو إيرادات المصرف من خلال التوسع في الأنشطة الثانوية غير القائمة على الفوائد، وكلما زادت النسبة دلت على قوة التنوع في المصرف، إذ يبين الجدول (1) درجة تنوع الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث خلال الفترة الزمنية (2012-2021).

الجدول (1) التحليل المالي الخاص بالتنوع المصرفي للمصارف عينة البحث للفترة (2012-2021)

ت	اسم المصرف	تنوع الدخل	تنوع الموجودات
1	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.131	0.384
2	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	0.542	0.121



0.059	0.752	أربيل للاستثمار والتمويل	3
0.572	0.546	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	4
0.293	0.697	الموصل للتنمية والاستثمار	5
0.420	0.346	أشور الدولي للاستثمار	6
0.370	0.568	المتحد للاستثمار	7
0.529	0.426	المنصور للاستثمار	8
0.380	0.584	عبر العراق للاستثمار	9
0.110	0.421	الاتحاد العراقي	10
0.432	0.593	الاستثمار العراقي	11
0.006	0.373	الائتمان العراقي	12
0.280	0.719	الأهلي العراقي	13
0.089	0.527	التجاري العراقي	14
0.679	0.812	الخليج التجاري	15
0.142	0.515	سومر التجاري	16
0.227	0.717	بابل	17
0.001	0.661	بغداد	18
0.283	0.552	معدل السوق العام	
0.202	0.169	الانحراف المعياري	

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

من خلال الجدول (1) يظهر أن معدل السوق العام لتوزيع الدخل قد بلغ (0.552) كما بلغ الانحراف المعياري (0.169) وهو ما يشير أن المصارف عينة الدراسة الحالية قد حققت مستوى معتدل للتوزيع المصرفي. إذ نجد إن المصارف التي سجلت معدلات تنويع أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (9) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (مصرف الخليج التجاري، مصرف أربيل للاستثمار والتمويل، مصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف عبر العراق للاستثمار، مصرف المتحد للاستثمار). كما يظهر ان هناك (9) مصارف قد حققت معدلات تنويع دخل أقل من معدل السوق العام، وهي على التوالي (مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، التجاري العراقي، سومر التجاري، المنصور للاستثمار، الاتحاد العراقي، الائتمان العراقي، آشور الدولي للاستثمار، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل).

من خلال الجدول (1) يظهر أن معدل السوق العام لتوزيع الموجودات قد بلغ (0.283) كما بلغ الانحراف المعياري (0.202) وهو ما يعني إن المصارف عينة الدراسة الحالية قد كانت غير متنوعة وفقاً لمقياس التنويع القائم على الموجودات. إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات



تنويع أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (9) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (الخليج التجاري، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المنصور للاستثمار، الاستثمار العراقي، آشور الدولي للاستثمار، الإقتصاد للاستثمار والتمويل، عبر العراق للاستثمار، المتحد للاستثمار، الموصل للتنمية والاستثمار). كما يظهر أن هناك (9) مصارف قد حققت معدلات تنويع موجودات أقل من معدل السوق العام، وهي على التوالي (الأهلي العراقي، بابل، سومر التجاري، التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، الإتحاد العراقي، التجاري العراقي، أربيل للاستثمار والتمويل، الائتمان العراقي، بغداد).

2. التحليل المالي الخاص بالسلامة المالية:

فيما يخص قياس المتغير التابع (السلامة المالية) تم استخدام نظام التقييم (CAMEL) بمؤشراته الخمسة المعروفة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة)، إذ يجد الباحث ان هذه المؤشرات مناسبة لقياس درجة السلامة المالية في المصارف عينة الدراسة. وقد تم الإعتماد على دراسة (Kolum,2016:65-67). ويبين الجدول (2) نسب السلامة المالية للمصارف التجارية عينة البحث خلال الفترة الزمنية (2012-2021).

الجدول (2) التحليل المالي الخاص بالسلامة المالية للمصارف عينة البحث للفترة

(2021-2012)

ت	اسم المصرف	CA	AQ	MQ	EQ	LIQ	CAMEL
1	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.512	0.25	0.753	0.026	0.13	0.335
2	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	0.64	0.026	0.587	0.058	0.53	0.319
3	أربيل للاستثمار والتمويل	1.92	0.044	0.581	0.033	0.694	0.589
4	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0.761	0.048	0.694	0.033	0.551	0.366
5	الموصل للتنمية والاستثمار	0.973	0.09	0.556	0.027	0.462	0.381
6	اشور الدولي للاستثمار	1.28	0.055	0.473	0.047	0.818	0.458
7	المتحد للاستثمار	0.569	0.194	0.724	0.051	0.13	0.333
8	المنصور للاستثمار	0.808	0.038	0.325	0.048	0.837	0.332
9	عبر العراق للاستثمار	1.466	0.013	0.59	0.023	0.6	0.48
10	الاتحاد العراقي	0.575	0.127	0.695	0.042	0.254	0.322
11	الاستثمار العراقي	1.179	0.069	0.622	0.046	0.603	0.45
12	الائتمان العراقي	1.418	0.006	0.557	0.026	0.978	0.411
13	الأهلي العراقي	0.936	0.063	0.58	0.059	0.66	0.4
14	التجاري العراقي	0.987	0.039	0.486	0.044	0.608	0.376
15	الخليج التجاري	0.751	0.047	0.679	0.057	0.481	0.36



0.553	0.659	0.007	0.762	0.011	1.653	سومر التجاري	16
0.306	0.164	0.023	0.569	0.029	0.815	بابل	17
0.32	0.692	0.066	0.578	0.103	0.46	بغداد	18
0.394	0.547	0.04	0.601	0.07	0.984	معدل اسوق	
0.083	0.244	0.016	0.109	0.065	0.419	الانحراف المعياري	

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

من خلال الجدول (2) يظهر أن معدل السوق العام لكفاية رأس المال قد بلغ (0.984) كما بلغ الانحراف المعياري (0.419) وهو ما يعني إن موقف المصارف عينة الدراسة من ناحية كفاية رأس المال هو موقف قوي وفقاً لجدول (2). إذ نجد إن المصارف التي سجلت معدلات لكفاية رأس المال أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (7) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (أربيل للاستثمار والتمويل، سومر التجاري، عبر العراق للاستثمار، الإئتمان العراقي، آشور الدولي للإستثمار، الإستثمار العراقي، التجاري العراقي)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

من خلال الجدول (2) يظهر أن معدل السوق العام لجودة الموجودات قد بلغ (0.070) كما بلغ الانحراف المعياري (0.065) وهو ما يعني أن موقف المصارف عينة الدراسة الحالية قد كان موقفاً متوسطاً بحسب الجدول (2). إذ نجد إن المصارف التي سجلت معدلات جودة موجودات أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (5) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (الإقتصاد للاستثمار والتمويل، المتحد للإستثمار، الإتحاد العراقي، بغداد، الموصل للتنمية والإستثمار)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

من خلال الجدول (2) يظهر ان معدل السوق العام لكفاءة الإدارة قد بلغ (0.601) كما بلغ الانحراف المعياري (0.109) وهو ما يعني إن موقف المصارف عينة الدراسة الحالية قد كان ضعيف جداً بحسب الجدول (2). إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات لكفاءة الادارة أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (7) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (سومر التجاري، الاقتصاد للاستثمار والتمويل، المتحد للاستثمار، الاتحاد العراقي، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، الخليج التجاري، الاستثمار العراقي)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

من خلال الجدول (2) يظهر ان معدل السوق العام للربحية قد بلغ (0.04) كما بلغ الانحراف المعياري (0.016) وهو ما يعني أن موقف المصارف عينة الدراسة الحالية قد كانت ضعيف جداً



بحسب الجدول (2). إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات ربحية أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (10) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (بغداد، الأهلي العراقي، التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، الخليج التجاري، المتحد للاستثمار، المنصور للاستثمار، آشور الدولي للاستثمار، الاستثمار العراقي، التجاري العراقي، الاتحاد العراقي)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

من خلال الجدول (2) يظهر أن معدل السوق العام للسيولة قد بلغ (0.547) كما بلغ الانحراف المعياري (0.244) وهو ما يعني أن موقف المصارف عينة الدراسة الحالية قد كان قوياً بحسب الجدول (2). إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات سيولة أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (11) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (الائتمان العراقي، المنصور للاستثمار، آشور الدولي للاستثمار، أربيل للاستثمار والتمويل، بغداد، الأهلي العراقي، سومر التجاري، التجاري العراقي، الاستثمار العراقي، عبر العراق للاستثمار، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

من خلال الجدول (2) يظهر ان معدل السوق العام لتقييم (CAMEL) قد بلغ (0.394) كما بلغ الانحراف المعياري (0.083). إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات تقييم أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (7) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (أربيل للاستثمار والتمويل، سومر التجاري، عبر العراق للاستثمار، آشور الدولي للاستثمار، الاستثمار العراقي، الائتمان العراقي، الأهلي العراقي)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

ثانياً: التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

لقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد كأداة لإختبار فرضيات الدراسة وهي فرضيات توضح علاقات التأثير بين مؤشرات المتغير المستقل والمتغير التابع. كما تم الإعتماد على البرنامج الاحصائي الجاهز (Eviews-12) لتحقيق ذلك، وأسلوب التحليل وفقاً للتحليل البيانات المقطعية (Panel Data).

الفرضية الأولى: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنوع المصرفي (تنوع الدخل والموجودات) في السلامة المالية ممثلة من خلال نموذج تقييم (CAMEL)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، اظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (3)، قبول الفرضية الأولى.



جدول (3) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنويع المصرفي في السلامة المالية

القرار	مستوى المعنوية Prob.	احصائية (t) t-Statistic	الخطأ المعياري Std. Error	التقديرات Coefficient	المؤشر التابع	المؤشرات المستقلة
تقبل الفرضية	0.000	8.524	0.031	0.263	CAMEL	ID
تقبل الفرضية	0.000	17.427	0.021	0.359	CAMEL	AD
الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $CAMEL = (0.001) + (0.263)ID + (0.359)AD$					0.001	الثابت (C)
					0.519356	معامل التحديد (R ²)
					5.827207	احصائية (F) F- statistic
					0.000	مستوى معنوية (F)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)

الفرضية الثانية: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) في كفاية رأس المال (CA)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (4)، قبول الفرضية الثانية.

جدول (4) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنويع المصرفي في كفاية رأس المال

القرار	مستوى المعنوية Prob.	احصائية (t) t-Statistic	الخطأ المعياري Std. Error	التقديرات Coefficient	المؤشر التابع	المؤشرات المستقلة
تقبل الفرضية	0.018	2.399	0.142	0.340	CA	ID
تقبل الفرضية	0.000	8.355	0.094	0.789	CA	AD
الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $CA = (0.026) + (0.340)ID + (0.789)AD$					0.026	الثابت (C)
					0.555864	معامل التحديد (R ²)
					6.749509	احصائية (F) F- statistic
					0.000	مستوى معنوية (F)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)



الفرضية الثالثة: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنبؤ المصرفي (تنوع الدخل والموجودات) في جودة الموجودات (AQ)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (5)، قبول الفرضية الثالثة.

جدول (5) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنبؤ المصرفي في جودة الموجودات

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
ID	AQ	0.373	0.013	28.010	0.000	تقبل الفرضية
AD	AQ	0.490	0.009	55.195	0.000	تقبل الفرضية
الثابت (C)	-0.020					
معامل التحديد (R ²)	0.775922					
احصائية (F) F-statistic	18.67399					
مستوى معنوية (F)	0.000					
<p>الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares</p> <p>$AQ = (-0.020) + (0.373)ID + (0.490)AD$</p>						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)

الفرضية الرابعة: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنبؤ المصرفي (تنوع الدخل والموجودات) في كفاءة الادارة (MQ)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (6)، قبول الفرضية الرابعة.

جدول (6) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنبؤ المصرفي في كفاءة الادارة

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
ID	AQ	0.057	0.060	0.953	0.342	ترفض الفرضية
AD	AQ	0.578	0.040	14.544	0.000	تقبل الفرضية
الثابت (C)	-0.031					
معامل التحديد (R ²)	0.575482					
احصائية (F) F-statistic	7.310633					
مستوى معنوية (F)	0.000					
<p>الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares</p> <p>$MQ = (-0.031) + (0.057)ID + (0.578)AD$</p>						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)



الفرضية الخامسة: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنوع المصرفي (تنوع الدخل والموجودات) في الربحية (EQ)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (7)، قبول الفرضية الخامسة. جدول (7) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنوع المصرفي في الربحية

القرار	مستوى المعنوية Prob.	احصائية (t) t-Statistic	الخطأ المعياري Std. Error	التقديرات Coefficient t	المؤشر التابع	المؤشرات المستقلة
تقبل الفرضية	0.000	59.586	0.008	0.457	EQ	ID
تقبل الفرضية	0.000	28.703	0.012	0.337	EQ	AD
الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $EQ = (-0.011) + (0.457)ID + (0.337)AD$					-0.011	الثابت (C)
					0.450822	معامل التحديد (R ²)
					4.427018	احصائية (F) F-statistic
					0.000	مستوى معنوية (F)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)

الفرضية السادسة: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنوع المصرفي (تنوع الدخل والموجودات) في السيولة (Liq)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (8)، قبول الفرضية السادسة. جدول (8) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنوع المصرفي في السيولة

القرار	مستوى المعنوية Prob.	احصائية (t) t-Statistic	الخطأ المعياري Std. Error	التقديرات Coefficient	المؤشر التابع	المؤشرات المستقلة
تقبل الفرضية	0.000	20.305	0.027	0.556	LIQ	ID
ترفض الفرضية	0.079	1.767	0.042	0.074	LIQ	AD
الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $Liq = (-0.054) + (0.556)ID + (0.074)AD$					-0.054	الثابت (C)
					0.831855	معامل التحديد (R ²)
					26.67981	احصائية (F) F-statistic
					0.000	مستوى معنوية (F)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)



المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. يتضح من خلال الجدول (1) إن المصارف التجارية التي تتمتع بإيرادات عالية من الدخل غير القائم على الفوائد تكون متنوعة بشكل جيد، وخاصة الإيرادات من الرسوم والعمولات بالإضافة إلى الإيرادات تشغيلية أخرى مثل أرباح تبادل العملات الأجنبية وإيرادات المتحققة من إيجارات العقارات والأملاك وعمولات الاستشارات المالية وتقديم الخدمات المختلفة. إن هذه الإيرادات تسهم في تعزيز مصادر الدخل وتقليل من درجة الاعتماد على المصادر التقليدية لدخل المصرف وهي الأنشطة الإقراضية، وبالتالي فهي تسهم بتقليل المخاطر. كما نستنتج من خلال جدول (1) أيضاً، إن المصارف التجارية في العراق غير متنوعة وفقاً لتنوع الموجودات، وذلك بسبب ضعف مجال الاستثمارات في العراق بشكل عام خاصة الاستثمارات بالأوراق المالية.
2. يبين الجدول (2) إن المصارف التجارية في العراق هي سليمة من ناحية كفاية رأس المال، وذلك بسبب التزامها بتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس مال المصارف إلى (250) مليار دينار عراقي، كحد أدنى (حسين وإبراهيم، 2019: 4-5). كما أنها غير سليمة وتعد مؤشر إنذار فيما يتعلق بجودة الموجودات بسبب ارتفاع نسب القروض المتعثرة. أما فيما يتعلق بكفاءة الإدارة فأنها غير سليمة وتعد مؤشر إنذار، وذلك بسبب ارتفاع نسب المصاريف التشغيلية إلى أكثر من (60%) من إجمالي الإيرادات في حين حددت معايير نموذج (CAMEL) (30%) كحد أدنى. وفيما يخص الربحية فأنها غير سليمة مالياً وتعد مؤشر إنذار مبكر، وفقاً لمؤشر العائد على حقوق الملكية، وفيما يتعلق بالسيولة فهي مصارف سليمة مالياً باستثناء بعض المصارف تشمل (الاقتصاد للاستثمار والتمويل والمتحد للاستثمار والاتحاد العراقي وبابل).
3. إن زيادة درجة التنوع المصرفي في المصارف التجارية العراقية يعزز مستوى السلامة المالية، وذلك عن طريق التوسع في أنشطة غير الأنشطة التقليدية لعمل المصارف بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على دخل العمولات والرسوم.
4. إن التنوع المصرفي يساهم في تعزيز كفاية رأس المال وذلك عن طريق زيادة الأرباح والاستفادة من وفورات الحجم.



5. ان تنوع المصرفي في المصارف العراقية يحسن من جودة الموجودات لان تقليل الاعتماد على القروض والسلف سوف يمنح المصارف القدرة على تقديم سياسية انتمانية أكثر قوة وصرامة.
6. يعزز تنوع الموجودات الكفاءة الإدارية وذلك من خلال الاستفادة من تقليل التكاليف التشغيلية الناتجة عن الاستفادة من وفورات الحجم.
7. يساهم التنوع المصرفي في تعزيز الربحية في المصارف العراقية وذلك من خلال الاستفادة من مصادر الإيرادات غير المتعلقة بالفائدة وخاصة دخل العمولات والرسوم.
8. يساهم تنوع الدخل في تعزيز السيولة المصرفية لدى المصارف العراقية لأنه يعزز من التمويل الداخلي للمصرف ويقلل الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل.

ثانياً: التوصيات

1. نوصي المصارف التجارية في العراق التي تسعى الى تحقيق التنوع القائم على الدخل بضرورة الاهتمام بإيرادات الرسوم والعمولات وتسويق الخدمات المصرفية بالإضافة الى الاستثمار في مجالات تبادل العملات الأجنبية وكذلك تأجير الأملاك والعقارات. كما نوصي المصارف التجارية ان تزيد من الاهتمام بالاستثمارات كمصدر ثانوي للدخل بالإضافة الى القروض والتسليفات بغية الاستفادة من مزايا التنوع في تقليل المخاطر وتعظيم العوائد.
2. ضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية بكفاءة الإدارة والربحية بشكل عام وضرورة التزام المصارف الأخرى بجودة الموجودات مع الاحتفاظ بنسب رأس المال والسيولة.
3. لا بد للمصارف التجارية العراقية الاهتمام بتنوع مصادر دخلها وخاصة فيما يتعلق بدخل العمولات والرسوم كوسيلة لدعم وتعزيز السلامة المالية.
4. من الضروري للمصارف العراقية الاهتمام بالاستثمارات وزيادة درجة الاعتماد عليها لدعم موجوداتها كما انها تعد الركيزة الأساسية لدعم النقص الحاصل نتيجة تعرض القروض والسلف الى الخسائر.
5. ينبغي على المصارف العراقية تنوع مصادر دخلها لما له من أهمية في تعزيز رأسمالها عن طريق زيادة الأرباح والاستفادة من وفورات الحجم في تقليل حجم التكاليف.
6. من الضروري الاهتمام بتنوع مصادر الدخل من اجل تحسين جودة الموجودات، لان تنوع مصادر الدخل يساهم في تعزيز قدرة المصرف على تشديد سياسة الائتمان مما يخفض نسب القروض المتعثرة.



7. نوصي المصارف العراقية بتنويع الموجودات لما له من تأثير في رفع الكفاءة الإدارية خاصة فيما يتعلق بتخفيض الكلف التشغيلية للمصرف.
8. ينبغي على المصارف العراقية الاخذ بمزيد من الاهتمام بتنويع مصادر الدخل لما له من تأثير كبير في تعزيز نسب الربحية وذلك عن طريق التوسع في مصادر دخل أخرى غير مصادر الدخل الأساسية.
9. ينبغي على المصارف العراقية الاهتمام بتنويع الإيرادات لأنه يساهم في تعزيز نسب السيولة في المصرف بسبب الاستفادة من مزايا التنويع في دعم التمويل الداخلي للمصرف وتقليل الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل المصرف.

المصادر:

المصادر العربية:

1. حسان، زهراء حسين. (2022). مؤشرات السلامة المالية ودورها في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (6)، العدد (19)، ص 72-85.
2. حسين، حسين خالد. وإبراهيم، جنان إسماعيل. (2019). مؤشرات السلامة المالية في العراق. دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، تم التوصل له من الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي في الانترنت.
3. سارة، سماتي و الياس، قشوط . (2014). أثر استراتيجية التنويع على الأداء التسويقي. شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر.
4. عمر، احمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

المصادر الأجنبية:

1. Arias, F., Martín, M., Romero,T., Estudillo,F., Navarro,F. (2017). **Financial Soundness Prediction Using a Multi-classification Model: Evidence from Current Financial Crisis in OECD Banks.** © Springer Science+Business Media New York, DOI 10.1007/s10614-017-9676-6.
2. Chen, H. J. & Budidarma, M. (2020). **“Performance of Banks in Indonesia: The Importance of Bank Diversification and Corporate**



- Governance** “. Integrative Business and Economics Research. PP. 91-104.
3. Christiansen, A. & Pace, R. (1994). “RELAXING THE GLASS-STEAGALL ACT: DO DIVERSIFICATION BENEFITS EXIST?” . Journal Of Financial & Strategic Decisions, PP. 55-62.
 4. Duho, K. (2019). “**Bank diversification and performance in an emerging market**”. International Journal of Managerial Finance, © Emerald Publishing Limited, DOI 10.1108/IJMF-04-2019-0137.
 5. Ghosh, A. (2017). “**Real sector consequences of bank diversification: evidence across US industries and states**”. Journal of Financial Economic. © Emerald Publishing Limited. DOI 10.1108/JFEP-07-2017-0067. pp. 322-341.
 6. Kadhum, J.H. & Halboos, A.A. (2021). **Evaluation of the Financial Soundness of the Iraqi Private Banks**. Arab Journal for Scientific Publishing (AJSP).
 7. Kattel, I. K. (2014). Evaluating the Financial Solvency of Selected Commercial Banks of Nepal: An Application of Bankometer. JOURNAL OF ADVANCED ACADEMIC RESEARCH (JAAR), Vol. I No.1.
 8. Kolum, M.C. (2016). **A micro and macro prudential approach to financial soundness assessment of commercial banks in kenya**. Strathmore university , Nairobi.
 9. Lekovic, M. (2018). “**INVESTMENT DIVERSIFICATION AS A STRATEGY FOR REDUCING INVESTMENT RISK**”. © Faculty of Economics, University of Kragujevac, PP. 169-186.
 10. Mercieca, S. , Schaeck, K. & Wolfe, S. (2007) . “Small European banks: Benefits from diversification?”. Journal of Banking & Finance. doi: 10.1016/j.jbankfin.2007.01.004. PP. 1975–1998.
 11. Mishkin, S. & Serletis, A. (2004). “**THE ECONOMICS OF MONEY, BANKING, AND FINANCIAL MARKETS** “. The economics of money, banking and financial markets / Frederic S. FOURTH CANADIAN EDITION.
 12. Nguyen, D. (2020). **BANK COMPETITION AND FINANCIAL SOUNDNESS**. A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy at Western Sydney University.
 13. Noman, A. & Isa, C. (2021). **Financial Soundness and Macroprudential Regulation of Banks in ASEAN-5 Countries**. ©



- Springer Nature Switzerland, https://doi.org/10.1007/978-3-319-71060-0_8-1.
14. Ouma, O. & Kirori, N. (2019). **Evaluating the Financial Soundness of Small and Medium-Sized Commercial Banks in Kenya: An Application of the Bankometer Model**. International Journal of Economics and Finance, Vol. 11, No. 6, doi:10.5539/ijef.v11n6p93.
 15. Pizzutto, G. (2019). The US Financial System and its Crises From the 1907 Panic to the 2007 Crash. London School of Economics, London, UK, <https://doi.org/10.1007/978-3-030-14489-0>.
 16. Rogers, K. & Jr, J. F. (1999). “An analysis of nontraditional activities at U.S. commercial banks “. Review of Financial Economics, PP. 25–39.
 17. Salina, A. (2020). **An assessment of the financial soundness of the Kazakh banks**. Asian Journal of Accounting Research, Vol. 6 No. 1, pp. 23-37, DOI 10.1108/AJAR-03-2019-0022.
 18. Sundararajan, V., Enoch, C., José, A., Hilbers, P., Krueger, R., Moretti, M., Slack, G. (2002). **Financial Soundness Indicators: Analytical Aspects and Country Practices**. International Monetary Fund.
 19. Volodymyrivna, O.K. (2014). **Lending Dynamics as Indicator of Banking Systems Financial Soundness**. Economics and management.
 20. Wu, W., & Ausina, E. T. (2020). “**Bank Diversification and Focus in Disruptive Times: China, 2007–2018**”. Departament d’Economia, Universitat Jaume .
 21. Wyss, L.C. (2018). “**ESSAYS ON BANK INCOME DIVERSIFICATION**”. Wynigen, Canton of Bern. PP. 1-137.